

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 15 أكتوبر 2019

العدد 584

في هذا العدد

- 02.....افتتاح السنة التشريعية الجديدة.
- 06.....اجتماعات وقرارات المكتب.
- 09.....أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.

■ جلالة الملك يفتتح الدورة الأولى من السنة

التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة.

ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الجمعة 12 أكتوبر 2019، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة. وبهذه المناسبة ألقى جلالة الملك أمام أعضاء مجلسي النواب والمستشارين خطاباً سامياً هذا نصه الكامل:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدنا أن نترأس افتتاح السنة التشريعية الرابعة، من هذه الولاية النيابية، وأن نجد التواصل مع ممثلي الأمة.

وهي سنة تشريعية يجب أن تتميز بروح المسؤولية والعمل الجاد، لأنها تأتي في منتصف الولاية الحالية. وبذلك، فهي بعيدة عن فترة الخلافات، التي تطبع عادة الانتخابات.

لذا، ينبغي استثمارها في النهوض بالأمانة التي تتحملونها، بتكليف من المواطنين، والتنافس الإيجابي على خدمة مصالحهم، والدفاع عن قضايا الوطن.

كما تتطلب منكم العمل على إدراجها في إطار المرحلة الجديدة، التي حددنا مقوماتها في خطاب العرش الأخير.

وإذا كنا قد ركزنا على أهم التحديات والرهنات الاقتصادية والتنموية، لهذه المرحلة، فإن الطبقة السياسية، حكومة وبرلماناً وأحزاباً سياسية، بصفة خاصة، مسؤولون، عن توفير شروط النجاح لها.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن المرحلة الجديدة تبدأ من الآن، وتتطلب انخراط الجميع، بالمزيد من الثقة والتعاون، والوحدة والتعبئة واليقظة، بعيداً عن الصراعات الفارغة، وتضييع الوقت والطاقات.

ويأتي في صدارة أولوياتها، تنزيل الإصلاحات، ومتابعة القرارات، وتنفيذ المشاريع.

وهي من اختصاص الجهازين التنفيذي والتشريعي، بالدرجة الأولى.

ولكنها أيضاً مسؤولية القطاع الخاص، لاسيما في ما يتعلق بالتمويل، فضلاً عن الدور الهام لهيئات المجتمع

المدني الجادة.

فالحكومة مطالبة بوضع مخططات مضبوطة، تضمن التحضير الجيد، والتنفيذ الدقيق، والتتبع المستمر، لمختلف القرارات والمشاريع، سواء على المستوى الوطني، أو الجهوي أو المحلي.

وبما أن الإدارة موضوعة تحت تصرفها، فإن عليها أن توظف كل الوسائل، لا سيما المعطيات الإحصائية، والآليات المتعلقة بالتفتيش و المراقبة، بما يضمن النجاعة في تنفيذ القرارات، في إطار الشفافية والتعاون والانسجام، بين مختلف المتدخلين.

ولا مجال هنا للتهرب من المسؤولية، في ظل التطبيق الصارم، لربط المسؤولية بالمحاسبة. أما البرلمان، فقد منحه الدستور صلاحيات واسعة، في مجال التشريع، ومراقبة عمل الحكومة، وتقييم السياسات العمومية.

فأنتم حضرات البرلمانيين، مسؤولون على جودة القوانين، التي تؤطر تنفيذ المشاريع والقرارات، على أرض الواقع، وجعلها تعكس نبض المجتمع، وتلبي تطلعات وانشغالات المواطنين. كما أنكم مسؤولون على متابعة ما تقوم به الحكومة، في كل ما يخص تدبير الشأن العام، في مختلف المجالات، ومراعاة مدى استجابته للانشغالات الحقيقية للمواطنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

مهما بلغ صواب القرارات المتخذة، وجودة المشاريع المبرمجة، فإن تنفيذها يبقى رهينا بتوفر الموارد الكافية لتمويلها.

لذا، ما فتئت أشدد على ضرورة الإعداد الجيد، لمختلف البرامج والمشاريع، وخاصة التمويل وتصفية وضعية العقار.

من المعروف أن جهود الدولة وحدها لا تكفي في هذا المجال. وهو ما يقتضي انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية.

وأخص بالذكر هنا القطاع البنكي والمالي، الذي نعتبره حجر الزاوية، في كل عمل تنموي. فتنزيل ومواكبة المشاريع والقرارات، لا يقتصر فقط على توقيع العقود والاتفاقيات على الأوراق؛ وإنما هو عقد أخلاقي، قبل كل شيء، مصدره العقل والضمير.

والمسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين المعنيين، وعلى كل طرف الوفاء بالتزاماته، والقيام بواجباته. وهذا العقد لا يهم مؤسسات الدولة والمنتخبين فقط، وإنما يشمل أيضا القطاع الخاص، لاسيما مؤسسات التمويل، والقطاع البنكي.

والمغرب يتوفر، والحمد لله، على قطاع بنكي، يتميز بالقوة والدينامية والمهنية، ويساهم في دعم صمود وتطور الاقتصاد الوطني.

ويخضع النظام المالي المغربي لمراقبة مضبوطة، تختص بها هيآت وطنية مستقلة، ذات كفاءة عالية.

وهو ما يعزز الثقة والمصدقية، التي يحظى بها القطاع البنكي، وطنيا وخارجيا.

وقد بلغ درجة من التقدم، مكنته من الاستثمار في عدد من الدول الأجنبية، وخاصة بإفريقيا. ورغم ذلك، فإنه لا يزال يعطي أحيانا، انطباعا سلبيا، لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون.

وهو ما يتجلى مثلا، في صعوبة ولوج المقاولين الشباب للقروض، وضعف مواكبة الخريجين، وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة.

أعرف جيدا أنه من الصعب تغيير بعض العقليات البنكية؛ كما سبق أن أكدت على ضرورة تغيير العقليات الإدارية، ووضع حد لبعض التصرفات، التي تعيق التنمية والاستثمار.

لذا، نحث القطاع البنكي الوطني على المزيد من الالتزام، والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية، التي تعيشها بلادنا، لاسيما تمويل الاستثمار، ودعم الأنشطة المنتجة والمدررة للشغل والدخل.

وفي هذا الإطار، ندعو الأبنك، إضافة إلى الدعم والتمويل الذي توفره للمقاولات الكبرى، لتعزيز دورها التنموي، وخاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض، والافتتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية، وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة.

ولهذه الغاية، نوجه الحكومة وبنك المغرب، للتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، قصد العمل على وضع برنامج خاص بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي.

وذلك على غرار التجارب الناجحة، التي قامت بها عدة مؤسسات، في مجال تمويل المشاريع، التي يحملها الشباب، وتسهيل إدماجهم المهني والاجتماعي.

وهو ما كانت له نتائج إيجابية عليهم، وعلى أسرهم، وعلى المجتمع. وإننا نتطلع أن يقوم هذا المخطط، الذي سأتابع مع الحكومة وكل المنخرطين فيه، مختلف مراحلها، على التوجهات التالية:

- أولا: تمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل، حاملي المشاريع، المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية، من الحصول على قروض بنكية، لإطلاق مشاريعهم، وتقديم الدعم لهم، لضمان أكبر نسبة من النجاح؛
- ثانيا: دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا، والاستفادة من القيمة المضافة، للاقتصاد الوطني.

•ثالثا: تسهيل ولوج عموم المواطنين للخدمات البنكية، والاستفادة من فرص الاندماج المهني والاقتصادي، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم.

ولا داعي للتذكير بأن الرواج الاقتصادي، يمر بالخصوص عبر تطوير العمليات البنكية. وأود أن أشيد هنا، بالنتائج التي تحققت في هذا المجال، خلال العقدين الأخيرين، حيث ارتفع عدد المواطنين، الذين فتحوا حسابا بنكيا، ثلاث مرات. وهو ما يتطلب من الأبنك مواصلة الجهود، باستثمار التكنولوجيات الحديثة، والابتكارات المالية، من أجل توسيع قاعدة المغاربة، الذين يلجون للخدمات المصرفية والتمويلية، بما يخدم مصالح الطرفين، بشكل متوازن ومنصف، ويساهم في عملية التنمية. غير أن هذا المخطط لن يحقق أهدافه، إلا بالانخراط الإيجابي للمواطنين، وتحمل مسؤولياتهم، والوفاء بالتزاماتهم، بخصوص القروض التي استفادوا منها. كما أن مؤسسات وآليات الضبط والمراقبة المالية، مطالبة بتتبع مختلف العمليات، والسهر على إقامة علاقة متوازنة تطبعها الثقة، بين هيآت التمويل، وأصحاب القروض. ولا يفوتني هنا، أن أذكر بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة المالية، وبضرورة مساهمتها في المبادرات الإيجابية، سواء على الصعيد الاجتماعي والإنساني، أو في مجال الحفاظ على البيئة، والنهوض بالتنمية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن بناء مغرب التقدم والتنمية، والتجاوب مع انشغالات وتطلعات المواطنين، يتطلب تضافر وتكامل جهود الجميع.

ومن هذا المنبر، أدعو المؤسسة التشريعية، التي تمثلونها، والجهاز التنفيذي، وكذا القطاع الخاص، ولاسيما القطاع البنكي، للانخراط في هذا المجهود الوطني التنموي، والمساهمة في إنجاح المرحلة الجديدة، التي ندخلها. فكونوا رعاكم الله، في مستوى ما تقتضيه هذه المرحلة من مسؤولية والتزام، وتغليب للمصلحة العليا، لما فيه خير البلاد والعباد.

قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، ولا تبطلوا أعمالكم". صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."

■ اجتماع رقم 2019/30

ليوم الاثنين 10 أكتوبر 2019

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الخميس 10 أكتوبر 2019 اجتماعه الأسبوعي برئاسة السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس، وحضور الأعضاء السادة:

عبد الإلاه الحلوطي	■	:	الخليفة الثاني للرئيس؛
حميد كوسكوس	■	:	الخليفة الثالث للرئيس؛
عبد الحميد الصويري	■	:	الخليفة الخامس للرئيس؛
العربي الحرشي	■	:	محاسب المجلس؛
أحمد تويزي	■	:	أمين المجلس؛
أحمد الخريف	■	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع السادة:

عبد القادر سلامة	■	:	الخليفة الرابع للرئيس؛
عبد الوهاب بلفقيه	■	:	محاسب المجلس؛
عز الدين زكري	■	:	محاسب المجلس؛
إدريس الراضي	■	:	أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن اجتماع المكتب

التشريع :

← قرار رقم 2019/30/01 بإحالة النصوص التشريعية المودعة لدى مكتب المجلس من لدن رئاسة الحكومة، على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، ويتعلق الأمر بـ :

• مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛

• مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية.

الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2019/30/02 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 15 أكتوبر 2019، برئاسة الخليفة الأول للرئيس، السيد عبد الصمد قيوح، والسيد أحمد الخريف أميناً للجلسة.

العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2019/30/03 بالموافقة على المشاركة في أشغال المنتدى البرلماني المغربي الفرنسي بباريس يومي 28 و29 نونبر 2019.

← قرار رقم 2019/30/04 بالموافقة على المشاركة في أشغال الدورة العادية للبرلمان الأنديني المزمع عقدها ببوغوتا/كولومبيا خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 24 أكتوبر 2019.

← قرار رقم 2019/30/05 بالموافقة على المشاركة في أشغال الدورة العادية لبرلمان أمريكا الوسطى المزمع عقدها بغواتيمالا خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 28 أكتوبر 2019.

← قرار رقم 2019/30/06 بالموافقة على استقبال وفد عن لجنة الأمن والدفاع بمجلس الشيوخ الكيني، الذي سيقوم بزيارة للمملكة المغربية ابتداء من 20 أكتوبر 2019.

← قرار رقم 2019/30/07 بالموافقة على استقبال أعضاء مكتب جمعية البيت المغربي الصحراوي بالدمارك (Marokkansk Hus I Danemark)، يوم الاثنين 21 أكتوبر الجاري على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال، بمناسبة قيامهم بزيارة تدريبية للمغرب خلال الفترة الممتدة من 20 إلى غاية 27 أكتوبر 2019.

← قرار رقم 2019/30/08 بالموافقة على مشروع البرنامج ودفتر التحملات الخاص بزيارة عمل رئيس لجنة الصداقة السعودية المغربية بمجلس الشورى السعودي والوفد المرافق له لبلادنا خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 31 أكتوبر 2019.

أنشطة إشعاعية:

← قرار رقم 2019/30/09 بالموافقة على أرضية وبرنامج الملتقى الدولي المزمع تنظيمه بشراكة بين مجلس المستشارين والمجلس الأعلى للحسابات والجهاز الأعلى للرقابة بالأراضي المنخفضة، يوم 7 نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين، في موضوع "حكمة المالية العمومية أوجه التوافق والتفاعل بين البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات والوزارات من أجل الفعالية في الأداء والشفافية وتقديم الحسابات والمحاسبة"

قضايا للمتابعة

شؤون إدارية:

- ملاحظات فريق العمل المكلف بإعداد دفتر التحملات الخاص بتجديد المركب السمعي البصري.



■ **مجلس المستشارين يحتضن أعمال الدورة
الخريفية الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية
لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.**

احتضن مجلس المستشارين أشغال "الدورة الخريفية الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، بمدينة مراكش خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 6 أكتوبر 2019، في موضوع "النهوض بالأمن على مستوى المنطقة المتوسطة: دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركاؤها".

ويأتي احتضان هذه التظاهرة المهمة، التي تعد الأولى في تاريخ الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تنظم خارج المجال الجغرافي للمنظمة، كنتيجة لعلاقات التعاون الوطيد القائم بين البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وشكل هذا الحدث، محطة جديدة لتعزيز وضع "الشريك من أجل التعاون" الذي يحظى به برلمان المملكة المغربية لدى هذه الجمعية البرلمانية التي تضم في عضويتها 57 دولة.

وتضمنت محاور الدورة الخريفية الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا: النهوض بالأمن بالمنطقة المتوسطة، والتحديات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والتحويلات المناخية والهجرة.. كما سيشكل هذا الحدث مناسبة لاستعراض التجربة المغربية النموذجية في مجال مكافحة التطرف والتمييز على أساس الدين والمعتقد.

هذا، وعقدت الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع شركائها من أجل التعاون، المنتدى المتوسطي للجمعية حول نماذج التعاون شمال-جنوب، والترابط الاقتصادي بالمنطقة المتوسطة في عالم يتسم بالعوامة.

ويعتبر تنظيم هذه الدورة الخريفية بمراكش، اعترافا بالمكانة المتميزة التي ما فتئت المملكة المغربية تحتلها في الفضاء المتوسطي، وفي الحوار الاستراتيجي شمال-جنوب، وجنوب-جنوب، وكذا تقديرا لانخراطها المبدئي والعملي في مكافحة مختلف التهديدات التي تواجه المنطقة المتوسطة والعالم برمته، وفي مقدمتها الإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار في البشر والتغيرات المناخية.

وعلاقة بالقضايا المطروحة على جدول أعمال هذه الدورة، فقد سبق لمجلس المستشارين أن نظم ندوة مشتركة يوم 20 أكتوبر 2017 حول موضوع: "ظاهرة انتشار التطرف العنيف بمنطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والإستراتيجية الكفيلة بالحد من استقطاب وتجنيد المنظمات الإرهابية للشباب: المقاربة المغربية"، وهي الندوة التي شكلت فرصة للوقوف على تجربة المملكة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وعلى الجهود القيمة التي بذلتها بلادنا فيما يخص تجديد وإصلاح الحقل الديني ودور ذلك في محاربة التطرف العنيف.

كما سبق لرئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، أن شارك كضيف شرف، في فعاليات الدورة الشتوية السابعة عشرة للجمعية البرلمانية المذكورة التي انعقدت بالعاصمة النمساوية فيينا، يومي 22 و23 فبراير 2018. وألقى خلالها عرضا باسم برلمان المملكة المغربية، ركز فيه على الجهود التي تبذلها المملكة المغربية في مواجهة التهديدات المرتبطة بالتحديات الأمنية والإرهابية، وتدفع المهاجرين، ومواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر.



كما استعرض بنفس المناسبة، توجهات السياسة الوطنية للهجرة التي تنهجها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وقد تميزت هذه الدورة بالكلمة الهامة التي ألقاها رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش الجلسة الافتتاحية، وكذا باللقاءات المثمرة التي أجراها مع عدد من المشاركين على هامش الدورة، وخصوصا مع رؤساء كل من الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومؤسسات برلمانية أفريقية.

وخلال اختتام أشغال الدورة الخريفية الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دعا رئيس مجلس المستشارين، حكيم بن شماش يوم الأحد 06 أكتوبر 2019 إلى التوسل بالعمل المشترك واتخاذ قرارات شجاعة وجريئة لرفع التحديات التي تواجه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال اعتماد سياسات عمومية ناجعة وعبر اتخاذ سياسات جريئة.



أجري رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، أمس الجمعة 4 أكتوبر 2019 مباحثات مع رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا السيد George Tsereteli بمناسبة مشاركته في أشغال الدورة 18 للجمعية التي يحتضنها مجلس المستشارين بمدينة مراكش من 4 إلى 6 أكتوبر 2019.

وقد شكل هذا اللقاء، مناسبة أكد فيها الجانبان على جودة علاقات الشراكة والتعاون القائمة بين مجلس المستشارين المغربي والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ودعا الى بلورة مبادرات وبرامج عمل مشتركة لتوطيد وتعميق هذه الشراكة .

وذكرا بالمحطات البارزة التي ميزت مسار هذا التعاون عبر تبادل الزيارات والتجارب والخبرات وتنظيم اللقاءات المشتركة، حيث توج بمنح البرلمان المغربي وضعا متقدما لاسيما في مجالات الريادة كمحاربة الارهاب والتطرف وتدابير الهجرة والمحافظة على البيئة.

وثن رئيس الجمعية البرلمانية أهمية استضافة مجلس المستشارين لفعاليات الدورة الثامنة عشرة للجمعية بمدينة مراكش التي تنعقد لأول مرة خارج الفضاء الجغرافي للمنظمة، منوها بالنجاح الذي تشهده هذه الدورة على مستوى التنظيم والنقاش حول مختلف المواضيع المطروحة، ومشيدا بجوية ونشاط شعبة مجلس المستشارين المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وشدد رئيس مجلس المستشارين على أهمية تضافر الجهود لمواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة المتوسطية، مؤكدا ان المغرب بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اكتسب تجربة في مجال محاربة الإرهاب وسياسات الوقاية من التطرف العنيف تحظى اليوم بإشادة دولية، وهو مستعد لتقاسمها مع شركائه في كلتي الضفتين، لاسيما وأن المغرب اعتبارا لموقعه الجيو-استراتيجي ودوره الريادي في المنطقة، يعد جسرا بين أوروبا وإفريقيا والعالم العربي.

وتناول الجانبان، خلال هذه المباحثات، مجموعة من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

رئيس مجلس المستشارين يستقبل الوفد البرلماني الأمريكي داخل الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.



استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شاش، اليوم السبت 5 أكتوبر 2019 الوفد البرلماني الأمريكي داخل الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا برئاسة السيد Roger Wicker، وذلك بمناسبة الدورة 18 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي يحتضنها مجلس المستشارين بمراكش من 4 إلى 6 أكتوبر 2019.

وشكل هذا اللقاء، مناسبة جدد خلالها الجانبان التأكيد على متانة وقوة العلاقات الثنائية التي تجمع بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الشراكة الاستراتيجية، والتي تشمل مختلف مجالات التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وفي هذا الإطار، نوه رئيس مجلس المستشارين بالدور الطلائعي الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في استتباب السلم والأمن الدوليين، مذكرا في هذا السياق بانخراط المغرب في هذه الجهود، ومساهمته الفاعلة في محاربة الإرهاب والتطرف والتصدي للتهديدات الأمنية على المستويين الجهوي والدولي.

وجدد رئيس مجلس المستشارين التأكيد على موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لمبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، كحل عادل ودائم لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، داعيا إلى بدل الجهود والتحسيس بخطورة الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء في ظل التحالف القائم بين الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية التي تعد من مخلفات "الحرب الباردة" بهدف زعزعة امن استقرار المنطقة.

ونبه رئيس مجلس المستشارين الى المأساة الإنسانية التي يعيشها سكان مخيمات تندوف جراء الحصار المفروض عليهم، داعيا الأصدقاء الأمريكيين الى الضغط أكثر من أجل إحصاء هذه الساكنة المحتجزة بمخيمات تندوف. وعلى المستوى البرلماني، دعا السيد بن شاش إلى إحداث منتدى برلماني مغربي-أمريكي، كإلية للحوار والتشاور ومناقشة مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من جهته، عبر رئيس الوفد البرلماني الأمريكي عن اعترازه بمستوى العلاقات التاريخية القائمة بين البلدين، منوها بالتعاون على مختلف الواجهات، وبالدور الذي يلعبه المغرب كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التحديات المرتبطة بالإرهاب والتطرف.

وأشاد المسؤول الأمريكي بالمكانة والتقدير الذي يحظى به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على المستويين الإقليمي والدولي.

هذا ورحب رئيس الوفد الأمريكي بمقترح إحداث منتدى برلماني بين المؤسستين التشريعيين، وأهميته في الدفع بالعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

حضر اللقاء السيد عبد الحميد الصوري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، وأعضاء الشعبة البرلمانية لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

■ وفد برلماني مغربي يشارك في أشغال الجمعية 141

الاتحاد البرلماني الدولي.



يشارك وفد برلماني مغربي في أشغال الجمعية 141 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستحتضنها العاصمة بلغراد - صربيا من 13 إلى 17 أكتوبر 2019.

ويتأخر الوفد البرلماني المغربي السيد أحمد تويزي عضو مكتب مجلس المستشارين، وسيشارك في فعاليات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي ولجانه الدائمة التي ستناقش قضايا تهم احترام القانون الدولي تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، والعلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول 2030 ودور البرلمانات في

ضمان الحق في الصحة... كما ستنظر في طلبات ادراج "البند الطارئ" من قبل البرلمانات الوطنية الأعضاء في الاتحاد.

وستتميز المناقشة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بالكلمة التي سيلقيها رئيس الوفد البرلماني المغربي حول موضوع "تعزيز القانون الدولي: الادوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي".

هذا وسيجري الوفد البرلماني المغربي، على هامش هذا الحدث، مباحثات مع رؤساء وممثلي الوفود والشعب البرلمانية من أجل تباحث سبل تعزيز علاقات التعاون والصدقة بين المؤسسات البرلمانية الجهوية والقارية والبرلمان المغربي.

ويضم الوفد البرلماني المغربي:

- النائب إدريس الأزمي الادريسي رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب،
- النائب رحو الهيلع عضو فريق الاصاله والمعاصرة بمجلس النواب،
- النائب أحمد التومي عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب،
- النائب نور الدين الأزرق عضو فريق التجمع الدستوري بمجلس النواب،
- المستشار نبيل شيخي رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين،
- المستشار محمد سالم بن مسعود عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين،
- الكاتب العام لمجلس النواب السيد نجيب الخدي،



صادق البرلمان الإفريقي، يومه الخميس 10 أكتوبر، خلال جلسة عمومية في إطار دورته العادية الثالثة من انعقاده التشريعي الخامس التي تنعقد بجوهانسبرغ بجمهورية جنوب إفريقيا، على تقرير أعدته لجنة التعاون والعلاقات الدولية وتسوية النزاعات عن حالة السلم والأمن في القارة الإفريقية.

وخلال تقديمه لهذا التقرير، أكد رئيس اللجنة السيد كوني أبو بكر صديقي، أنه يتكون من ثلاثة أجزاء يتناول الجزء الأول منها التهديدات الحالية التي يتعرض لها

الأمن والسلم في إفريقيا، ويبرز الجزء الثاني الأوضاع الأكثر إلحاحا والقضايا الشائكة ذات الصلة في القارة الإفريقية على النحو الذي قدمته إدارة السلم والأمن خلال اجتماع اللجنة الذي انعقد في غشت 2019 بجمهورية مصر؛ فيما يتناول الجزء الثالث من التقرير البيان الذي أصدرته اللجنة عقب انتهاء أشغال اجتماعها في القاهرة في غشت 2019.

هذا وقد تطرق تقرير اللجنة للجهود التي يبذلها الإتحاد الإفريقي وكذا المجموعات الاقتصادية الإقليمية مع الدول الأعضاء لإيجاد حلول للأزمات والنزاعات التي تعصف ببعض البلدان الإفريقية من قبيل الصومال وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي ومنطقة الساحل...

وعقب المناقشة العامة لهذا التقرير، تدخل بعض أعضاء "البوليساريو" محاولين إقحام النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية في هذا التقرير، وهو ما تصدى له رئيس اللجنة السيد كوني أبو بكر صديقي بالقول إن هذا التقرير يتناول مخرجات الاجتماع الذي عقد في غشت الماضي بالقاهرة بجمهورية مصر وفق جدول أعمال محدد مسبقا باتفاق مع الآلية السياسية للإتحاد الإفريقي، مذكرا بأن النزاع الإقليمي حول الصحراء لم يدرج في هذا الاجتماع تماشيا مع قرار قمة الإتحاد الإفريقي التي انعقدت في يوليو 2018 بمورتانيا والتي خلصت إلى تشكيل "ترويكا إفريقية" وحددت دور الإتحاد الإفريقي في دعم جهود الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سياسية متوافق عليها لهذا النزاع.

هذا وقد صادق البرلمان الإفريقي على هذا التقرير كما أعدته اللجنة.

وفي سياق ذي صلة، وعقب عرض تقرير لجنة التجارة والجمارك والهجرة عن أنشطة البرلمان الإفريقي بشأن إتفاقية "كيغالي" المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية قدمه للجلسة العمومية رئيس اللجنة السيد ماك هنري فيناني، تدخل المستشار والنائب الإفريقي السيد عبد اللطيف أبدوح مؤكداً أن هذه الإتفاقية تطرح جملة من التحديات أمام البرلمانين الأفارقة أهمها ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين هذه الإتفاقية وكذا السعي من أجل تحقيق التجانس في السياسات التجارية والجمركية والمالية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار الاتفاقيات الثنائية وكذا المتعددة الأطراف في القارة الإفريقية.

في هذا الإطار، أكد السيد عبد اللطيف أبدوح أن قرار لجنة التجارة والجمارك والهجرة القيام بزيارة استطلاعية لميناء "طنجة المتوسط" للوقوف على ما تقدمه هذه المعلمة التجارية والاقتصادية الإفريقية التي توجد على بعد بضعة كلمترات من القارة الأوروبية، يندرج في إطار تعزيز قدرات البرلمانين الأفارقة لمواكبة مسار تفعيل إتفاقية "كيغالي" المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF. وأضاف السيد عبد اللطيف أبدوح أن المملكة المغربية، طبقاً للتوجيهات الملكية السامية، منخرطة في تفعيل هذه الإتفاقية وتعمل بثبات من أجل إقرار كافة الاتفاقيات بما يتماشى مع التزامها في إرساء التعاون والتضامن مع البلدان الإفريقية الشقيقة لتحقيق تنمية مستدامة بإفريقيا وفقاً لرؤية 2063.

وفي ختام مداخلتها، أحاط السيد عبد اللطيف أبدوح نواب البرلمان الإفريقي علماً بمصادقة المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك محمد السادس، يوم الأربعاء 09 أكتوبر 2019، على البروتوكول الملحق بالقانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي المتعلق بالبرلمان الإفريقي (بروتوكول مالابو)، مؤكداً أن ذلك يندرج في سياق وفاء المملكة المغربية بتعهداتها منذ عودتها إلى حضيرة أسرتها المؤسساتية بالاتحاد الإفريقي.

■ لجنة التجارة والجمارك والمجرة والبرلمان الإفريقي تبرمج

زيارة استطلاعية لميناء "طنجة-المتوسط".



في سابقة هي الأولى من نوعها، قررت اللجنة الدائمة للتجارة والجمارك والمجرة التابعة للبرلمان الإفريقي، برمجة زيارة استطلاعية لميناء "طنجة-المتوسط"، وذلك عقب إجتماع عقده يوم الثلاثاء 08 أكتوبر 2019 في إطار أشغال الدورة العادية الثالثة من الانعقاد الخامس للبرلمان الإفريقي التي تنعقد ما بين 07 و18 أكتوبر الجاري بجوهانسبرغ بجمهورية جنوب إفريقيا.

خلال هذا الإجتماع، والذي ترأسه رئيس

اللجنة السيد ماك هنري فيناني (ناميبيا)، وشارك فيه

عن الجانب المغربي السيد عبد اللطيف أبودوح، مقرر اللجنة، إلى جانب أعضاء اللجنة (16 عضوا لا يوجد منهم أي عضو من "بوليساريو")، تمت المصادقة على تقرير بشأن أنشطة البرلمان الإفريقي المتعلقة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF، وكذا بحث واعتماد مشروع خطة عمل اللجنة لعام 2020.

هكذا، وفي إطار مشروع خطة عمل اللجنة لعام 2020، أدرج مقترح تنظيم زيارة استطلاعية لميناء

"طنجة-المتوسط" بالمملكة المغربية كإحدى أهم المهام الاستطلاعية التي سيقوم بها أعضاء اللجنة البرلمانية الإفريقية خلال أنشطتهم للعام المقبل.

في هذا السياق، أكد النائب الإفريقي ومقرر اللجنة السيد عبد اللطيف أبودوح أن المملكة المغربية لا يمكن لها إلا أن ترحب بهذه الزيارة الاستطلاعية للأشقاء الأفارقة لواحدة من أهم المعلمات الاقتصادية والتجارية والخدماتية التي يحق للقارة الإفريقية أن تفتخر بها وتجعل منها بوابتها الرئيسية للقارة الأوروبية التي لا يفصلها عنها وعن المغرب سوى 12 كيلومتر.

السيد أبدوأ أكد أن هذا المقترح بعدما يصادق عليه في الجلسة الختامية لهذه الدورة العادية الثالثة للبرلمان الإفريقي، سيكون على الأمانة العامة لهذا الأخير ترتيب الإجراءات الإدارية المتعلقة بهذه الزيارة الاستطلاعية والتنسيق في ذلك مع المصالح المعنية بالبرلمان المغربي وكذا الجهات الحكومية المختصة.

هذا وقد عبر كل أعضاء اللجنة المشاركين في هذا الإجماع عن رغبتهم الأكدية في المشاركة في هذه الزيارة الاستطلاعية للوقوف على ما يقدمه ميناء "طنجة-المتوسط" من خدمات تجارية وجمركية هائلة جعلت منه واحدا من أكبر الموانئ في العالم، وكذا الوقوف على السياسة المغربية في مجال الهجرة التي تعد نموذجية في القارة الإفريقية.



في سياق فعاليات دورته العادية الثالثة من انعقاده التشريعي الخامس، صادق البرلمان الإفريقي في جلسة عمومية عقدت يوم الثلاثاء 08 أكتوبر الجاري برئاسة روجيه نكودو دانغ، رئيس البرلمان الإفريقي، على تقرير أنشطته للفترة من مايو إلى سبتمبر 2019.

ويستعرض هذا التقرير جملة من الأنشطة التي قام بها البرلمان الإفريقي، منذ انعقاد دورته العادية الثانية وذلك من 06 إلى 17 مايو 2019، وهي الأنشطة التي أنجزتها مختلف أجهزة وهياكل البرلمان الإفريقي (الجلسة العامة، هيئة المكتب، اللجان الدائمة، المجموعات الإقليمية، المجموعتين الموضوعيتين للنساء والشباب وكذا الأمانة العامة) تنفيذاً لولايته القانونية المتمثلة في موضوع: "ضمان المشاركة الكاملة للشعوب الإفريقية في تنمية القارة وتكاملها الإقتصادي"، وذلك في سياق سعي المؤسسة التشريعية للبرلمانيين الأفارقة لتحقيق الأهداف الستة التي حددتها الخطة الإستراتيجية 2019-2023.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية الستة للبرلمان الإفريقي فيما يلي:

- 1- ممارسة الوظائف البرلمانية للبرلمان الإفريقي وتعزيزها بشكل فعال،
- 2- توفير منبر لإدماج الأصوات الإفريقية وأصوات الأفارقة في المهجر في عملية صنع السياسات في الإتحاد الإفريقي،
- 3- تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكومة الجيدة وتدعيم فرص التنمية في أفريقيا،
- 4- تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في إفريقيا،
- 5- تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية في إفريقيا،
- 6- نشر وتعزيز القدرة المؤسسية للبرلمان الإفريقي لدعم ولايته الأساسية.

وفي تقديمه لهذا التقرير، أستعرض روجيه نكودو دانغ، رئيس البرلمان الإفريقي، أهم الأنشطة التي تم إنجازها في الفترة المذكورة وفق هذه الأهداف الاستراتيجية الستة.

في هذا السياق، تطرق رئيس البرلمان الإفريقي للنجاح الذي عرفته أشغال المؤتمر السنوي العاشر لرؤساء البرلمانات الإفريقية الذي احتضنته بجوهانسبرغ في غشت 2019، وهو المؤتمر الهام الذي انعقد في إطار موضوع الإتحاد الإفريقي لسنة 2019 تحت عنوان: "سنة اللاجئين والعائدين والنازحين قسرا في إفريقيا: من أجل حلول مستدامة للنزوح القسري في إفريقيا".

وقد ختم السيد روجي نكودو دانغ تقريره مؤكدا أن البرلمان الإفريقي سيحافظ على وثيرة أعماله وسيفتح نقاشات ويوسع من مشاوراته بشأن موضوع الإتحاد الإفريقي لسنة 2020 الذي أختير له عنوان: "إسكات الأسلحة النارية: تهيئة الظروف المواتية لتنمية إفريقيا".

وبعد مناقشة مستفيضة، والتي عرفت تجاذبات حادة أحيانا همت بالخصوص التسيير الإداري والمالي للبرلمان الإفريقي، عرض هذا التقرير على الجلسة العامة وتمت المصادقة عليه بالإجماع.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma